

إحالة أوراق 8 للمفتي.. بينهم عادل حبارة

القاهرة- رويترز: قالت مصادر قضائية إن محكمة مصرية أحالت، أمس الأول، أوراق ثمانية متشدين إلى المفتي لاستطلاع رأيه في إعدامهم بعد إدانتهم بتشكيل جماعة مسلحة. وكشف مصدر أن من بين المدانين في القضية، التي نظرتها محكمة جنابات الزقازيق بمحافظة الشرقية، متشددا بارزا عاش سنوات في محافظة شمال سيناء، يدعى عادل حبارة. وأضاف أن أمر النيابة العامة بإحالة الثمانية إلى المحاكمة تضمن أنهم شكلوا قبل سنوات جماعة على خلاف أحكام القانون، الغرض منها الدعوة لتعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة وسلطاتها العامة من مزاوله أعمالها.. وتابع أن قرار الإحالة تضمن أيضا «ثبوت قيام المتهم عادل حبارة بمد عناصر

التنظيم بالأسلحة والذخائر والمفرقات بقصد استخدامها في عمليات عدائية ضد مؤسسات الدولة». كما حاز الباقون أربع قبائل بدوية بغرض استعمالها في نشاطات تضر بالأمن العام. وتقول مصادر أمنية إن حبارة قتل رجل أمن واحدا على الأقل في محافظة الشرقية، التي شهدت مقتل عدد من رجال الشرطة في اغتيالات سياسية فيما يبدو خلال العامين المنصرمين. وأوضح مصدر أن حبارة لم يحضر جلسة اسم الأول «لصعوبة تأمين نقله من محبسه في القاهرة إلى مدينة بلبيس» التي عقدت بها المحاكمة. وأضاف أن اثنين من المحكوم عليهم حضرا الجلسة، بينما صدر الحكم غيابيا على الخمسة الآخرين الذين مازالوا هاربين.

أستراليا تفرض عقوبات على «بيت المقدس»

العربية:نت: فرضت أستراليا أمس عقوبات اقتصادية على تنظيم «أنصار بيت المقدس» الإرهابي في سيناء بمصر. وقالت وزيرة الخارجية جولي بيثوب في بيان: إن العقوبات تتفق مع قرار مجلس الأمن في منع وسحوق النشاطات الإرهابية، وخرق القرار يحمل عقوبة بالسجن تصل إلى عشر سنوات. وكانت الولايات المتحدة قد فرضت عقوبات مماثلة على التنظيم المتشدد في أكتوبر من العام الماضي. يذكر أن تنظيم «أنصار بيت المقدس»

تبنى عقب عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي عدة عمليات تفجير ومهاجمة أهداف ومنشآت عسكرية وشرطة، وهو تنظيم مسلح استوطن في سيناء أخيرا، وبعد سقوط نظام الإخوان المسلمين أعلن التنظيم بوضوح أنه يحارب الجيش المصري وقوات الأمن. واطلق التنظيم على نفسه اسم «ولاية سيناء» منذ إعلانه ميايعة لتنظيم «داعش» الإرهابي الذي يسيطر على مناطق واسعة في سورية والعراق.

وزير الدفاع الأميركي: سنعمل مع مصر على مواجهة التحديات الأمنية التي تواجهنا

واشنطن - الأناضول: أعرب وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر أمس الأول عن رغبته في العمل المتقارب مع نظيره المصري صديقي صبحي في مواجهة التحديات الأمنية التي يواجهها البلدان. وقال بيان صادر عن وزارة الدفاع الأميركية «البيتاغون» إن «كارتر اتصل بصبحي ليعبر له عن رغبته في العمل المتقارب من خلال تعاون الولايات المتحدة ومصر للتصدي للتحديات الأمنية». وأضاف البيان أن «صبحي شكر نظيره الأميركي» لدعم الولايات المتحدة لمصر، ومعبيرا عن رغبته في تقوية الألف الدولية ضد الإرهاب والتطرف. ووفقا للبيتاغون، أكد الوزيران التزامهما

المشترك «بتقوية الشراكة الأمنية بين مصر والولايات المتحدة». ويعد هذا الاتصال الهاتفي هو الأول من نوعه بين الوزيرين، بعد أن أدى كارتر، يوم الثلاثاء الماضي، اليمين الدستورية ليتسلم مهام منصبه وزيرا للدفاع في أميركا.

والمشترك «بتقوية الشراكة الأمنية بين مصر والولايات المتحدة». ويعد هذا الاتصال الهاتفي هو الأول من نوعه بين الوزيرين، بعد أن أدى كارتر، يوم الثلاثاء الماضي، اليمين الدستورية ليتسلم مهام منصبه وزيرا للدفاع في أميركا. وشارك في اللقاءات الافتتاحية مع مسؤولين عسكريين. وفي شهر ديسمبر الماضي تسلّم الجيش المصري 10 مروحيات أمباتشي من الولايات المتحدة، بعد أشهر من رفع واشنطن تعليق فرضته عام 2013، على تسليم القاهرة هذه الطائرات، بحسب بوابة «الأهرام»، ومواقع إخبارية محلية.

وزير الإسكان: سنطرح مشروعاً يضم «أعلى برج في مصر» خلال القمة الاقتصادية

القاهرة - أ.ش.أ: أعلن د.مصطفى مدبولي وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية عن المشروع الثاني الذي سيتم طرحه في مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي مارس المقبل، وهو مشروع «زايد كريستال سبارك»، بمدينة الشيخ زايد، والذي سيحوي أعلى برج في مصر بطول 200 متر ويقع غرب الجيزة. وقال الوزير أمس أن المشروع سيتم تنفيذه على مساحة 190 فدانا (798 ألف متر مربع)، وسيطرح بنظام الشراكة، بين المطورين العقاريين وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. وأضاف الوزير أن المشروع يقع جنوب غرب مدينة الشيخ زايد على محور 26 يوليو مباشرة، وهو مشروع إداري تجاري ترفيهي، ويتميز بارتفاع مستوى المعيشة، حيث يتميز الموقع بسهولة اتصاله بالقاهرة من خلال طريق رئيسي هو محور 26 يوليو، ويحتوي على مبان متنوعة الاستخدامات، بالإضافة إلى تفرد المشروع بوجود برج أيقونة بارتفاع شاهق يصل إلى 200 متر.

وأشار الوزير إلى أن المشروع يتكون من 3 مناطق، هي: منطقة إدارية وتجارية، ثم حديقة مركزية ومنطقة ترفيهية، والبرج الأيقونة متعدد الاستخدامات، وتبلغ النسب البنائية بالمشروع ككل حوالي 30% من إجمالي مسطح الأرض، ويتراوح الارتفاع المسموح لعدد الأتوار بالاستعمال الإداري والتجاري بين 8 و10 أتوار،

خلال لقائه مع وزير الخارجية المصري في باريس الفيصل يؤكد على دعم السعودية الكامل لمؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي



صاحب السمو الملكي الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي ملقبا نظيره المصري سامح شكري في باريس

الإرهاب وتأثيراته الخطيرة. وأوضح المتحدث أن الوزيرين بحثا الأوضاع في اليمن، حيث شدد الوزيران على أهمية تحقيق الاستقرار هناك والحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه وتنفيذ بنود المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، وافقوا على تقديم الدعم للشريعة في اليمن. كما تم خلال اللقاء التشاور المشترك حول مسار المفاوضات التي جرت بين الدول الكبرى 1+5 مع إيران حول ملفها النووي ونكر عبد العاطي أن الوزير

بين البلدين الشقيقين لدعم الحكومة الشرعية في ليبيا والشاورات الجارية حول مشروع القرار العربي في مجلس الأمن، وضرورة رفع الحظر عن تصدير السلاح للحكومة الشرعية وتشديد الحصار على وصول السلاح للمليشيات المسلحة هناك. وأكد الوزيران خلال اللقاء على الخطورة البالغة لخطر الإرهاب في ليبيا وتأثيره على دول الجوار وعلى المنطقة والعالم بأسره وأهمية التنسيق الكامل بين الدول العربية لمواجهة التحديات القائمة وصفة خاصة خطر

العربية:نت: التقى وزير الخارجية المصري سامح شكري صباح أمس، صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي وذلك خلال توقف الأول في العاصمة الفرنسية باريس في طريقه إلى موسكو. وتناول اللقاء العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين الشقيقين والتشاور حول عدد من الملفات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك في ظل التنسيق التام والمستمر بين الملكة ومصر.

وتناول اللقاء بشكل مفصل التحضيرات الجارية لعقد مؤتمر دعم الاقتصاد المصري المقرر عقده في شرم الشيخ بين 13 و15 مارس، والمشاركة السعودية الكثيفة المتوقعة، والاستعدادات الحالية للقمة العربية في القاهرة، بحسب ما صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية المصري السفير بدر عبدالعاطي. وقد أكد صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل على دعم الملكة الكامل لمؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي والحرص على نجاحه. وأضاف عبدالعاطي أنه تم خلال اللقاء التشاور حول الأوضاع المتدهورة في ليبيا في ظل استشراف خطر الإرهاب والتحديات الإرهابية هناك، والجهود المبذولة والتنسيق القائم

اللجنة العليا: سنؤجل الانتخابات إذا ما قضت المحكمة بعدم دستورية أي من القوانين الأحد.. الحكم في دستورية مواد قانون انتخابات مصر

السيخاريو الثاني هو: إذا قررت المحكمة الدستورية عدم دستورية أي قانون أو جميعها فإن محكمة القضاء الإداري (تختص في نظر القرارات الإدارية) لها كامل الحق في قبول دعوى مقامة أمامها، ووقف تنفيذ القرارات الإدارية المطعون عليها أو تأجيل اتخاذ قرار بشأنها لحين إجراء التعديلات التشريعية على القوانين التي ترى المحكمة الدستورية أنها لا تتفق مع الدستور. وكانت عدة دعاوى قضائية، قد أقيمت أمام القضاء الإداري، من المقرر نظرها خلال الأسبوع الجاري، قد طعنت في دستورية قوانين الانتخابات.



جندي مصري يقف أمام مبنى المحكمة الدستورية العليا في القاهرة أمس (أ.ب)

وكانت اللجنة العليا للانتخابات بمصر، قالت في بيان سابق، إنها ستقرر تأجيل الانتخابات إذا ما قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية أي من قوانين الانتخابات، حيث قال القاضي أيمن عباس رئيس اللجنة، في بيان له الأحد: إن «اللجنة العليا ملتزمة بتنفيذ أحكام القضاء»، وأضاف «في حال صدور حكم بعدم دستورية جداول الدوائر الانتخابية الخاصة بالنظام الفردي، وعدم دستورية نص المادة 25 من قانون مباشرة الحقوق السياسية، فيما تضمنه من تمثيل في الحد الأقصى للإنفاق على الدعاية الانتخابية، بين النظام الفردي والقوائم، وبسبب المصدر ذاته، فإن

وقالت في مراجعتها: إن «قانون تقسيم الدوائر الانتخابية في مصر لا تتجاوز نسبة الانحراف فيه 1/1%»، يذكر أن هيئة مفوضي المحكمة الدستورية العليا (هيئة استشارية)، أصدرت يوم السبت الماضي تقريرا استشاريا، أوصت فيه بعدم دستورية جداول الدوائر الانتخابية الخاصة بالنظام الفردي، وعدم دستورية نص المادة 25 من قانون مباشرة الحقوق السياسية، فيما تضمنه من تمثيل في الحد الأقصى للإنفاق على الدعاية الانتخابية، بين النظام الفردي والقوائم، وبالجملة، وبسبب المصدر ذاته، فإن

المحكمة الدستورية العليا بصص (أعلى سلطة قضائية)، جلسة الأحد المقبل، للنظر بالحكم في دستورية عدد من مواد قوانين الانتخابات البرلمانية، والتي يترتب عليها استمرار أو تأجيل الانتخابات البرلمانية، بحسب ما دار في جلسة أمس الذي أذاعها التلفزيون الرسمي. وقوانين الانتخابات البرلمانية هي قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية وقانون الانتخابات.

ويحسب إبراهيم فكري المحامي أحد الطاعنين على دستورية القوانين، فإن «قانون تقسيم الدوائر الانتخابية يشابه العوار لعدم الالتزام بالتمثيل العادل للسكان، فضلا عن عدم دستورية تحديد مقاعد لدوائر ومقعد لدوائر أخرى، ما يخالف بمبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص». وأضاف فكري خلال مراجعته، أن القانون يشابه عدم الدستورية في تحديد سقف أعلى للدعاية الانتخابية لمرشحي الفردي والقائمة. في الوقت الذي قالت هيئة قضايا الدولة (الجهة القضائية المختصة بالدفاع عن الحكومة)، في مراجعتها إن «بعض طلبات المدعين تم تقديمها رغم عدم وجود صفة وصالحة لهم بالطعون».

«اعتذر عن هذا الغضب الذي كنت أحد أسبابه»

أحمد عز يدعو إلى تحقيق أهداف ثورة يناير

لنظام الرئيس الأسبق مبارك، خلال اللقاء أكثر من مرة اعتذرا للمصريين عن تسببه في الأوضاع التي عاشتها مصر قبل ثورة 25 يناير 2011، قائلا: «اعتذر عن كل شيء.. أنا كنت من الأشخاص اللي (الذين) ثار الشعب المصري عليهم في عام 2011، وبالتالي على الأقل وعلى أضعف الإيمان أعتذر عن هذا الغضب الذي كنت أحد أسبابه». وأعرب عن دعمه لثورة 30 يونيو 2013، بجانب دعمه للرئيس الحالي عبدالفتاح السيسي. ونفى مسؤوليته عن تزوير الانتخابات البرلمانية التي تمت عام 2010، تحدث أمين تنظيم حزب مبارك عن إجراء انتخابات عدة داخل الحزب (الوطني الحاكم آنذاك) قبل الانتخابات البرلمانية التي حصل فيها الحزب على نسبة فاقت 95% وقتها، متسائلا: «عملنا كده (هذا) لأجل تزوير الانتخابات؟»، مجيبا: «استحالة (مستحيل)». كما نفى عز وجود نية لتوريث الحكم لجمال مبارك، نجل الرئيس الأسبق، قائلا: «لم يكن هناك اجتماع أو إشارة أو كلمة تؤسس للتوريث»، مضيفا أن «الرئيس مبارك لم يكن يتخذ قرارا مثل هذا، وجمال مبارك لم تكن لديه أجندة يمثل هذا». وبرأ القضاء المصري أحمد عز من عدة قضايا في تهم تتعلق بـ «الفساد والتربح واستغلال النفوذ والاحتكار» بعد أكثر من ثلاث سنوات قضاها محبوسا احتياطيا على ذمة تلك القضايا.

مدخله تلفونية أنه «مسرحية هزيلة»، قال عز: «لا أنزل (أخوض) الانتخابات لأجل أن أعيد برلمانا سابقا أو محاولة لاستنساخ ماض كان أو من أجل الحصانة»، مضيفا: «وإذا سمح لي (من) قِبل اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية) أن أتأفف، وإذا ما فزت - وكلها مطبات سياسية - فسأتنازل عن الحصانة (التي يمنحها البرلمان لأعضائه)». وكان عز تقدم في 8 فبراير الجاري بأوراق ترشحه للانتخابات بمحافظة المنوفية، إلا أن اللجنة العليا للانتخابات استبعدته لـ «عدم وجود حساب بنكي له خاص بنفقات حملته والدعاية الانتخابية، وعدم إرفاق إقرار الذمة المالية لإحدى زوجاته ضمن أوراق الترشح والتمتع بإقرار الذمة المالية»، وهو الإقرار الذي طعن عليه مؤخرا. ووجه عز، الذي كان أحد الأعمدة الرئيسية

محمد البرادعي أحد رموز ثورة يناير 2011، ومن يعتبره كثيرون «أيقونة» الثورة المصرية. قائلا «شخصية مصرية دولية، أحترمها فقط، ووجهة نظري أنه لا يمثل كتلة كبيرة من المصريين». ونفى عز (56 عاما) أن تكون ثورة يناير «مؤامرة»، مشيرا إلى أن هناك أسبابا كثيرة لحدوثها منها وجود نظام واحد منذ عام 1952 إلى 2010 لم يتغير، وظهر ثورات في المنطقة مثل ثورة تونس «التي اندلعت قبل ثورة مصر بقرابة شهر، وأطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي». وأعرب عن احترامه لقرار القضاء واللجنة العليا للانتخابات البرلمانية التي تنطلق على مدار شهرين ابتداء من مارس المقبل، مرجعا أسباب ترشحه إلى الامتثال بدائته الانتخابية واهتمامه الاقتصادي وتنمية بلده من باب خبرته. وخلال اللقاء، الذي وصفه أحد مشاهديه عبر

دعا أحمد عز إلى تحقيق أهداف ثورة 25 يناير 2011، مضى عز الذي طعن على قرار استبعاده من الانتخابات متسائلا: «لماذا قامت الثورة؟ ألم يكن الهدف منها الديمقراطية على الأقل؟»، مضيفا: «أهداف الثورة لا تتحقق.. ماذا تبقى من الثورة إذن؟». وفي كلمات مقتضبة حول بعض الشخصيات العامة بمصر، دعا عز للرئيس الأسبق حسني مبارك بـ «الشفاء»، بينما هاجم

أحمد عز يدعو إلى تحقيق أهداف ثورة يناير 2011، مضى عز الذي طعن على قرار استبعاده من الانتخابات متسائلا: «لماذا قامت الثورة؟ ألم يكن الهدف منها الديمقراطية على الأقل؟»، مضيفا: «أهداف الثورة لا تتحقق.. ماذا تبقى من الثورة إذن؟». وفي كلمات مقتضبة حول بعض الشخصيات العامة بمصر، دعا عز للرئيس الأسبق حسني مبارك بـ «الشفاء»، بينما هاجم

